المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 4555
الصفحـات : 22 المسلسل : 123

في خطاب موسع أمام مجلس الشورى مفتتحا أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة

الملك يحدّد خطوات الإصلاح الاقتصادي وملامح السياسة الداخلية والخارجية

المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 4555

الصفحـات : 22 المسلسل : 123

«الاقتصادية» من الرياض

يترقب الشعب السعودي اليوم الخطاب الملكي أمام مجلس الشورى الذي سيلقيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي سيحدد من خلاله الإطار العام للسياسة الخارجية والداخلية للبلاد والآلية التي تتبعها الحكومة في التعامل مع الطفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد. ويتوقع أن يتم الإعلان أيضا من خلال الخطاب عن الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية التي يعتزم الملك اتخاذها في المرحلة المقبلة بما يدعم الاقتصاد الوطني وينعكس على معيشة المواطن. ويأتي الخطاب تدشينا لأعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى.

وأوضح الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيس مجلس الشورى أن المجلس حظي برعاية كريمة منحت له الثقة والصلاحيات ليكون أكثر فعالية، لينهض بمهامه بطريقة أمثل تواكب المسيرة التنموية الكبرى في البلاد". كما أثنى رئيس مجلس الشورى على خطوات الإصلاح التي تمر بها المملكة في مختلف المجالات بشكل تدريجي ومتوازن، مؤكداً إسهام المجلس بتقديم النصح والمشورة للدولة فيما يحقق المصلحة العامة، متطلعاً إلى مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى. وأضاف قائلاً "إن مجلس الشورى يلمس بتقدير الجهود التي بذلها قادة هذه البلاد. وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في ترسيخ مبدأ الشورى وتطوير آلياته"، حيث اعتبر التحديث الذي طرأ على أداء المجلس أنه متناسب مع الأداء البرلماني المعاصر، ومع متطلبات المرحلة ودواعي التطور والتغيير، كما أنه يتفق مع أحكام شريعتنا الإسلامية السمحة.

من جهته، نوه المهندس محمود بن عبد الله طيبة نائب رئيس مجلس الشورى، بدعم واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بأعمال مجلس الشورى. وقال بمناسبة رعاية الملك المفدى حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة للمجلس اليوم "يجب ألا يفوت علينا أن نراجع مسيرة المجلس ومدى ما قدمه في ظل دعم القيادة، وفقها الله، حتى ندرك أهمية ما قدمه المجلس من مشاريع وأعمال ومدى الحاجة إلى مزيد من التطوير الذي يعول عليه الكثير بأن يسهم في مسيرة الإصلاح والتطوير التي تنتهجها القيادة".

وأضاف طيبة "أن المواطن أصبح الآن ينظر إلى مجلس الشورى على أنه النافذة الأولى لتقبل آرائه ومقترحاته وأنه المجال الأنسب ليطرح من خلاله ما يهم المواطن". وبين أن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى خلال دوراته الأربع من 60 عضوا في دورته الأولى ليصبح في الدورة الرابعة 150 عضواً كانت له آثاره

الملك عبد الله

ابن حميد: المجلس يقدم النصح والمشورة للدولة بما يحقق المصلحة العامة

المصـــــدر :	الاقتصادية		
التـــاريخ :	01-04-2006	العـــدد :	4555
الصفحـات :	22	المسلسل :	123

الإيجابية على سير العمل في مجلس الشورى. وأضفى على المجلس طابعاً عملياً يحقق له الارتقاء التدريجي بالعمل كماً ونوعاً ثم ما تلا ذلك من تعديل المادتين (17 و23) من نظام عمل المجلس الذي أعطى المجلس صلاحيات اقتراح سن الأنظمة وتعديلها، مما انعكس على أداء المجلس وصلاحياته التي نتطلع إلى المزيد منها.

وقال طيبة: "ولعلنا نفخر في مجلس الشورى بنجاح تجربة المملكة الشورية من خلال ما لمسناه من أصدقائنا الذين زرناهم وزارونا في المجلس من العديد من البرلمانات في العالم، مما يرسّخ في نفوسنا سلامة نهجنا الشوريّ الذي يستمد جذوره من القرآن الكريم والسنة المطهرة".

وأضاف نائب رئيس مجلس الشورى "إن منجزات المجلس وأعماله تحتاج إلى مزيد من الانفتاح الإعلامي والتواصل مع المواطنين عبر جميع وسائل الإعلام (المسموعة والمرئية والمقروءة) عبر صفحات وبرامج أسبوعية متواصلة، وهذا ما قام ويقوم به المجلس بالتعاون مع جميع وسائل الإعلام حتى تحقق هذا الهدف ولله الحمد ولا يزال المجلس يطمح إلى مزيد من التعاون والانفتاح على وسائل الإعلام مما يبرز الدور الذي يقوم به في خدمة الوطن والمواطن، وأرجو أن يتم ذلك ضمن سياسة محددة وأساليب منظمة".

ومضى قائلا: "لقد ترسخت التجربة الشورية عبر الدورات الثلاث السابقة والدورة الرابعة التي نحن بصدد الحديث عن السنة الثانية منها لتصبح أحد شواهد نجاح التجربة السعودية، مبينا أن ذلك يجسد حجم الطموحات والتطلعات والآمال التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون من هذا التطور الذي تمثل في زيادة عدد الأعضاء إلى 150 عضواً بما يحمله ذلك من مؤشرات يأتي في مقدمتها حقيقة أن تلك النخبة الوطنية تمثل فئات متنوعة من المجتمع السعودي من كل مناطق المملكة بما يوفر الفرصة أمام تلك النخبة من ذوي الخبرات والاختصاصات لتقديم عصارة أفكارها وتجاربها العلمية والعملية للاستفادة منها لخدمة قضايا الوطن والمواطن ويحقق المصلحة الوطنية".

وأوضح المهندس محمود بن عبد الله طيبة أن تجربة الشورى في المملكة العربية السعودية تجربة ثرية وحافلة بالعديد من الإنجازات فمن خلال اجتماعات 150 عضوا يمثلون كل مناطق هذا الوطن الغالي في لقاءات مستمرة ثلاثة أيام من كل أسبوع على مدى أربعة أعوام متتالية تناقش كل القضايا التي تعنى بالشأن العام مستهدفاً تحقيق المصلحة العامة وإقرار النفع العام للوطن.

وأفاد أن السنة الأولى من الدورة الرابعة كانت متميزة بما حققته من إنجازات تمثلت في دراسة ومناقشة العديد من الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات وتقارير الوزارات السنوية والكثير من القضايا التي تهم المواطن في حياته وحاضره ومستقبله وأجازت الكثير من الأنظمة والتشريعات الحكومية وغير ذلك من المهام والمسؤوليات التي تحقق لها النجاح، بعون الله وتوفيقه، حيث جرت دراسة ومناقشة تلك الموضوعات والقضايا في أجواء من المنهجية العلمية التي تتسم بالمصارحة والشفافية وتعكس حرص الأعضاء على خدمة المصلحة العامة وتحقيق تطلعات القيادة وآمال المواطن.

واختتم تصريحه موضحا أن الوطن لا يزال يخوض ملحمة البناء والإصلاح التي يقودها خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، وجند كل إمكاناته لها وهي ملحمة مستمرة، بإذن الله، بشكل متوازن وعقلاني في جميع مناحي الحياة من خلال خطط التنمية الشاملة.

في الوقت ذاته، أثنى مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن سعود العلي على اهتمام ودعم خادم الحرمين الشريفين لمجلس الشورى وثقته بما حققه من إنجازات، وما أسهم به من رؤى وأفكار ودراسات كان لها الأثر البالغ في زيادة فاعلية مشاركة المجلس في اتخاذ القرارات المناسبة لصالح الوطن والمواطن. وأكد العلي بمناسبة رعاية خادم الحرمين الشريفين لحفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى اليوم أن أعضاء المجلس يتطلعون إلى هذا اللقاء الذي سيتحدث فيه حفظه الله عن السياسة الداخلية والخارجية للمملكة والإصلاحات التي تمر بها المملكة في المجالات كافة.

وتحدث الدكتور صالح العلي عن مجلس الشورى ودوره في الوقت الحالي، مشيرا إلى أنه خلال التطور المتسارع الذي تعيشه المملكة العربية السعودية يبرز الدور المهم لمجلس الشورى في هذه المرحلة.

وقال إن الحديث والاهتمام بالمجلس يرتبطان بجانب مهم وأساسي اتفق عليه الجميع وهو جانب التطوير وزيادة الفاعلية الذي أعطى للمجلس دورا أكبر مما هو قائم سابقا، وتحديدا في تعزيز صلاحيات المجلس ومنحه مزيدا من الصلاحيات في كل دورة جديدة ليضطلع بدور أكبر تجاه جميع القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وأعرب معاليه عن فخره بتمسك هذه البلاد منذ تأسيسها بمنهج الشورى بوصفه مبدأ من مبادئ الدولة الإسلامية ومرتكزاتها منذ أن وحد هذا الكيان الملك عبد العزيز، رحمه الله.

طيبة: المواطن الآن ينظر إلى «الشورى» على أنه نافذة لتقبل آرائه ومقترحاته

العلي: أعضاء المجلس يتطلعون إلى هذا اللقاء الذي سيتناول الإصلاحات في عهد عبد الله

المالك: الخطاب سيتضمن كثيرا من جوانب الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-04-2006 العـــدد : 4555
الصفحـات : 22 المسلسل : 123

وانشاء مجلس الشورى منذ السنة الأولى لإتمام مسيرة التوحيد، وكذلك استمرار مسيرة البناء والتطور التي توالت في عهود أبنائه أصحاب الجلالة الملك سعود والملك فيصل والملك خالد، رحمهم الله.

من جهته، ثمن الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور صالح بن عبد الله المالك رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لبدء أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى والقائه حفظه الله خطابا يتضمن شرحاً مفصلاً لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

وتوقع المالك أن يتضمن الخطاب كثيرا من جوانب الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي في ظل خطوات الإصلاح المتوازنة مع التطور المتوازن والتدريجي للمجتمع الذي لا يبنى على الاندفاع السريع بل العاقل والمتزن.

واستعرض الدكتور صالح المالك في تصريح لوكالة الأنباء السعودية بهذه المناسبة ما اختطه مجلس الشورى في مسيرته إذ تمت زيادة عدد أعضائه على مراحل، ففي دورته الأولى عام 1414هـ كان عدد الأعضاء 60 عضواً ومع بداية الدورة الثانية في عام 1418هـ تمت زيادتهم إلى 90 عضواً ثم في بداية الدورة الثالثة أصبح العدد 120 عضواً، فيما أصبح عدد الأعضاء مع بداية الدورة الرابعة 150 عضوا، مشيرا إلى أن الدورة الأولى مثلت مرحلة بناء للمجلس بإداراته المتعددة.

وبين معاليه أن الدورة الأولى للمجلس بدأت بصدور الأمر السامي بتكوينه في 1414/3/3هـ أما الدورة الثانية فبدأت في 3/3/ 1418هـ وشهدت زيادة عدد لجانه المتخصصة من ثماني لجان إلى إحدى عشرة لجنة مختصة لمواجهة زيادة أعمال المجلس والاستفادة من التخصص والخبرة لدى الأعضاء فيما بدأت الدورة الثالثة في 3/3/ 1422هـ.

وأكد الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور صالح بن عبد الله المالك أن الفرصة متاحة لحضور الإعلاميين جلسات المجلس وتغطيتها فضلا عن نقل أنشطة المجلس عبر موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت إلى جانب دعوة المواطنين لزيارة المجلس فيما يفتح المجلس أبوابه للمواطنين والمهتمين لحضور بعض جلساته ومشاهدة أعمال المجلس على أرض الواقع. ولتوسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات حيال الموضوعات المطروحة، بين الدكتور المالك أن لجان المجلس المتخصصة البالغة 11 لجنة إلى جانب اللجان الخاصة تدعو بعض المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص والمواطنين لحضور جلساتها والمشاركة في الدراسات والمناقشات على جداول أعمالها للاستئارة بآرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم أو لاستيضاح بعض الأمور المتعلقة بأعمالهم، مؤكدا أن مجلس الشورى تجربة ناجحة يحكمها عند طرح الرأي أدب الاختلاف لا فوضوية الخلاف.

وقال الدكتور صالح المالك في ختام تصريحه: "إن مجلس الشورى في سنته الثانية من الدورة الرابعة أمامه الكثير من التحديات لتلقف هموم الوطن والمواطنين، خاصة أن المجلس أصبح يقوم بالدور الفاعل والمؤثر في التنمية" داعيا الله أن يوفق القيادة الرشيدة في تطوير مجلس الشورى ضمن خطوات الإصلاح والتطوير التي تمر بها البلاد في مختلف المجالات.

ويتوقع مراقبون أن يمرر الخطاب الملكي أيضا على المنجزات الاقتصادية التي تحققت في الفترة الأخيرة، ومنها انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وهي خطوة تحققت بعد 12 عاما من المفاوضات، وانفرجت بعد الزيارة التاريخية للملك إلى الولايات المتحدة عندما كان وليا للعهد. ولا يستبعد المراقبون أن يتطرق الخطاب أيضا إلى خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تم اتخاذها تماشيا مع الطفرة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد السعودي، خاصة مع تنامي أسعار النفط وتجاوزها 60 دولارا منذ بداية العام حتى الآن.

وأكدت تقديرات أولية أن المستوى الحالي لأسعار النفط سيشكل دخلا إضافيا للاقتصاد السعودي مع نهاية العام الجاري ربما يصل إلى 262,5 مليار ريال، على أن يكون في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري في حدود 65,5 مليار ريال. وهذا الدخل ناتج عن تسجيل أسعار النفط (العربي الخفيف تحديدا) متوسطا يبلغ 60 دولارا من بداية العام، في حين أن الميزانية العامة للدولة مبنية على أسعار تراوح بين 30 و35 دولارا للبرميل الواحد. والمعلوم أن إنتاج السعودية من النفط يبلغ 9,5 مليون برميل يوميا، مع وضع 1,5 مليون برميل احتياطي لتغطية أي نقص في إمدادات الأسواق العالمية. كما أعلن المهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية نهاية الأسبوع الماضي خلال تدشينه الإنتاج من حقل حرض الذي يبلغ 300 ألف برميل يوميا.

ومع وجود الوفورات السابقة في الوضع المالي للاقتصاد السعودي، سيستمر احتياطي السعودية من العملات الأجنبية لدعم الاقتصاد السعودي وبناء قاعدة قوية تدعم مستقبل الأجيال المقبلة.

والمعلوم أن ميزانية الدولة للعام الجاري 2006 وضعت الإيرادات عند مستوى 390 مليار ريال والنفقات 335 مليار ريال، أي أن الميزانية حملت فائضا تقديريا بلغ 55 مليار ريال، وهي في الوقت ذاته أكبر ميزانية في تاريخ المملكة.

وأفادت بيانات وزارة المالية التي تم إعلانها مع الميزانية العامة للدولة، أن الدخل الفعلي للعام الماضي 2005 سجل قفزة تاريخية بلغت 555 مليار ريال. ووفق التقديرات التي بنيت على أسعار النفط الحالية، يرتفع فائض الميزانية بنهاية العام من 55 مليار ريال إلى 317 مليار ريال.